

Distr.: General
7 March 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البند ٩٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/57/541)]

٢٧٦/٥٧ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً على مستوى رفيع في عام ٢٠٠١، وكذلك إلى قرارها ١٨٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣٥/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢١٤/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي أيدت فيه إعلان بروكسل^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٢)،

وإذ ترحب بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عملاً بقرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علماً بنتائج المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في كوتونو، في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢^(٣)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً^(٤)،

١ - **تعيد التأكيد على أن المتابعة على الصعيد العالمي لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٥) يجب أن تُعنى في المقام الأول بتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً، ورصد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها هذه البلدان**

(١) A/CONF.191/12.

(٢) A/CONF.191/11.

(٣) A/57/436، المرفق.

(٤) A/57/496.

وشركاؤها في التنمية واستعراض سير أعمال آليات التنفيذ والمتابعة على كل من الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والقطاعي، ووضع السياسات على الصعيد العالمي التي تكون لها آثار على أقل البلدان نمواً؛

٢ - تدعو كل بلد من البلدان الأقل نمواً أن يقوم، بدعم من شركائه في التنمية، بتشجيع تنفيذ الإجراءات الواردة في برنامج العمل بواسطة تحويلها إلى تدابير محددة ضمن إطار عمله الإنمائي الوطني واستراتيجية القضاء على الفقر، ولا سيما، وركات استراتيجية تخفيض الفقر، أينما وجدت، وبمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، على أساس الحوار الشامل الواسع النطاق؛

٣ - تشدد على الحاجة إلى تنسيق تنفيذ برنامج العمل ورصده ومتابعته على نحو فعال ومعزز، وتدعو في هذا الخصوص إلى تخصيص الموارد الكافية لعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينه من الاضطلاع بولايته بنجاح بصيغتها الواردة في القرار ٢٢٧/٥٦؛

٤ - ترحب بقرار الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي عملاً بطلب الجمعية للحصول على التبرعات الوارد في القرار ٢٢٧/٥٦؛

٥ - تحث بالدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن يقدموا التبرعات للصندوق الاستثماري ولا سيما لتنفيذ برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي؛

٦ - تكرر دعوها لهيئات إدارة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى أن تدمج تنفيذ برنامج العمل في برامج العمل الخاصة بها وفي العمليات الحكومية الدولية؛

٧ - تؤكد على أن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة دوراً خاصاً في تنفيذ برنامج العمل، وأن التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة لتيسير تنفيذ ورصد برنامج العمل على نحو منسق ومتسق لهما أهميتهما الحاسمة، وترحب مع التقدير، في هذا الشأن، بالقرارات التي سبق أن اتخذتها هيئات الإدارة العديدة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتعميم برنامج العمل؛

٨ - تحث جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تقديم دعمها الكامل لمكتب الممثل السامي لكي يضطلع بولايته وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى إلى أن تفعل ذلك؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً مرحلياً سنوياً شاملاً عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢